

## جامعة القاهرة، بين أسوار الجامعة، وبين السرايات

نفيسة دسوقي

باحثة بمركز البحوث الاجتماعية - بالجامعة الأمريكية بالقاهرة

مايو 2012

### مقدمة :

جاءت نشأة جامعة القاهرة، في بدايتها كجامعة أهلية، في وقت كانت مصر تعاني فيه من الاحتلال البريطاني إلى جانب إصابتها بآثار الركود الاقتصادي العالمي في عام 1907، ... وهكذا لم تولد الجامعة المصرية في لحظة مواتية من الناحية الاقتصادية ... وإن كانت نشأتها قد جاءت مصاحبة للحظة التي اشتعلت فيها جذوة الحركة الوطنية، في أعقاب حادثة دنشواي عام 1906 ... الأمر الذي دعا مصطفى كامل، إلى أن يكتب في صحيفة "المؤيد" دعوة إلى البدء في جمع التبرعات لإنشاء الجامعة، تلك الدعوة التي استجاب لها سعد زغلول وقاسم أمين ومحمد فريد وأحمد لطفي السيد، وغيرهم كثيرون، من رجال الفكر والثقافة آنذاك (1) وقد افتتحت جامعة القاهرة، في 21 ديسمبر، من عام 1908، تحت مسمى الجامعة المصرية، كجامعة أهلية، تهدف إلى العمل على النهوض بالمجتمع المصري، في شتى المجالات، ثم أعيد تسميتها مرة أخرى، في سنة 1940، حيث سميت جامعة فؤاد الأول، وبعد ثورة 23 يوليو 1952، أعيد تسميتها مرة أخرى لتحمل اسم جامعة القاهرة، غير أن كليات الجامعة، في معظمها كانت تعد امتداد لعدد من المدارس التي كانت قد أنشئت في عهد محمد علي، خلال القرن التاسع عشر، أمثال، مدرسة المهندسخانة، والتي تأسست عام 1816، ومدرسة الطب، التي تأسست عام 1827، ومدرسة الصيدلة، التي تأسست عام 1829، ومدرسة الطب البيطري والتي تأسست عام 1827، ومدرسة الزراعة، التي تأسست عام 1833، ومدرسة التجارة التي تأسست سنة 1837، ومدرسة الحقوق، التي تأسست عام 1868، ومدرسة دار العلوم، التي تأسست عام 1872.

وتضم جامعة القاهرة حالياً، نحو عشرين كلية، إلى جانب خمس معاهد، بالإضافة لمعهد للقانون الدولي، من داخل كلية الحقوق، باعتباره وحدة خاصة، كما يوجد بالجامعة، مركز للتعليم

---

(1) - دونالد مالكولم ريد ، دور جامعة القاهرة في بناء مصر الحديثة ، ( ترجمة ) إكرام يوسف ، كتاب المحروسة ، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى يناير 1997 ، ص 41- 46 .

المفتوح، و 16 من الوحدات الخاصة، التي تتبع إدارة الجامعة بشكل مباشر، وتتنوع بين كونها مؤسسات بحثية، ومؤسسات خدمية، خاصة بالأنشطة الجامعية، وذلك إلى جانب العديد من الوحدات الخاصة بكل كلية على حدة .

وفيما يلي جدول يوضح تقسيم كليات، ومعاهد الجامعة، من حيث عدد الأقسام والوحدات الخاصة .<sup>1</sup>

اسم الكلية	عدد الأقسام	الوحدات الخاصة
الآداب	15 قسم	5 مراكز بحثية
الحقوق	11 قسم	5 مراكز بحثية - معهد قانون دولي - وحدة طباعة ونشر
التجارة	3 أقسام	مركز بحثي واحد
الاقتصاد والعلوم السياسية	5 أقسام	9 مراكز بحثية
العلوم	10 أقسام	2 مركز
الطب	37 قسم	34 وحدة
طب الفم والأسنان	12 قسم	مركز تعليم وتدريب - وحدة بحوث - مستشفى تعليمي - وحدة علاج
الصيدلة	8 أقسام	مركز بحثي - مركز تكنولوجي - مركز كمبيوتر
تمريض	6 أقسام	2 مركز
علاج طبيعي	8 أقسام	2 مركز
هندسة	14 قسم	14 مركز بحثي - وحدة المطبعة
التخطيط العمراني	4 أقسام	2 مركز
الطب البيطري	21 قسم	5 مراكز بحثية - مركز مطبوعات
الزراعة	18 قسم	10 مراكز بحثية - 5 مراكز

<sup>1</sup> - تم استخراج محتويات هذا الجدول، من كتاب، محمود فوزي المناوي، جامعة القاهرة في عيدها المئوي، المكتبة الأكاديمية، 2007،

ص 39- 44 . إلى جانب موقع <http://www.cu.edu.eg/Arabic/Academics/Faculties.aspx>

خدمية تخص الزراعة والإنتاج الحيواني - مطبعة		
3 مركز بحثي - وحدة تدريب وتوثيق	3 أقسام	الإعلام
-	3 أقسام	الآثار
2 مركز بحثي	7 أقسام	دار العلوم
4 مراكز بحثية	4 أقسام	الحاسبات والمعلومات
-	4 أقسام	التربية النوعية
مركز بحثي	3 أقسام	رياض الأطفال
3 مراكز بحثية	5 أقسام	مركز الدراسات والبحوث الإحصائية
2 مركز بحثي	6 أقسام	معهد البحوث والدراسات الإفريقية
1مركز بحثي- وحدة علاج	9 أقسام	المعهد القومي للأورام
مركز خدمات تربية	8 أقسام	معهد الدراسات والبحوث التربوية
2 مركز بحثي	5 أقسام	المعهد القومي لعلوم الليزر

وهنا يمكننا أن نتناول بعض الإحصاءات الخاصة، بطلاب وأعضاء هيئة التدريس، والفئة المعاونة لهم، بجامعة القاهرة :

أولا : الطلاب المقيدون بجامعة القاهرة<sup>2</sup> : في العام الدراسي (2010/2009)

إجمالي	طالبات	طلاب	
301144	140350	160794	طلاب جامعة القاهرة

ثانيا : الخريجون من جامعة القاهرة<sup>3</sup> ، في عام 2010 :

إجمالي	طالبات	طلاب	
35632	19058	16574	خريجي الجامعة

<sup>2</sup> - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعليم في مصر، (إحصاءات - مؤشرات) 2010/2009، يوليو 2012، ص 140 .

<sup>3</sup> - نفس المصدر، ص 181

ثالثا : أعضاء هيئة التدريس، والفئة المعاونة لهم، بجامعة القاهرة<sup>4</sup>، في العام الدراسي (2010/2009) :

أعضاء هيئة التدريس	العدد
أستاذ	2503
أستاذ مساعد	1647
مدرس	2370
مدرس مساعد	2218
معيد	2214
الإجمالي	10952

وهنا يمكننا أن نلاحظ ضخامة الكثافة الطلابية، مقارنة بعدد أعضاء هيئة التدريس، والفئة المعاونة لهم، ويزداد الأمر سوءا إذا ما علمنا إن جزء من هذا العدد المقيد على قوة الجامعة، من أعضاء هيئة التدريس، معار للعمل في الخارج، ففي العام الدراسي 2009 / 2008، كان عدد الأساتذة المعارون للخارج، 919 عضو هيئة تدريس، منهم 645 معار لدول عربية، و 39 معارون بجامعة دول غير عربية، و234 معار داخل مصر، إما بجامعة أخرى، أو مؤسسات ذات صلة<sup>5</sup>. هذا بخلاف وجود نسبة هائلة من أعضاء هيئة التدريس، والفئة المعاونة لهم، يعملون بجانب عملهم بالجامعة، عملا آخر، سواء كان هذا العمل يرتبط بذات طبيعة عملهم، في مجال التدريس، والبحث، أو يتعداه ليصل، إلى وجود فئة منهم تعمل في مجالات عمل بعيدة كل البعد، عن طبيعة عملهم بالجامعة، وهو ما من شأنه العمل على تشتيت جهودهم، ومن ثم ضعف قدرتهم على إحداث نوع من التراكم النوعي، فيما يتعلق بمهارتهم الخاصة بمجال التدريس والبحث العلمي .

هذا إلى جانب أن تلك الإحصاءات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس والفئة المعاونة لهم، تشهد أزمة، تتعلق بانخفاض أعداد الفئات الشابة، من مدرسون، ومدرسون مساعدون، ومعيدون، فهم يمثلون إحصائيا ما يشبه الهرم المقلوب، ذلك أن أعداد المدرسون، يفوق أعداد، المدرسون المساعدون، وأعداد المدرسون المساعدون، يفوق أعداد المعيدون . الأمر ذاته نراه بين فئتي الأستاذ والأستاذ المساعد، حيث نلاحظ انخفاض أعداد الأساتذة المساعدون، عن أعداد الأساتذة، إضافة إلى أن بعض هؤلاء الأساتذة، أساتذة متفرغون، أي أنهم قد تعدوا سن السنتين، ومنهم من تعدى سن السبعين . وهو ما يعنى ضمنا أنه ربما بعد مرور عدد من السنوات،

<sup>4</sup> - نفس المصدر ، ص 142.

<sup>5</sup> - النشرة السنوية، للجامعات الحكومية في مصر، طلاب مقيدون - أعضاء هيئة التدريس، 2009/2008، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أغسطس 2010، ص 94 .

تكتشف الجامعة، أنها تعاني حالة ندرة شديدة، في عدد أعضاء هيئة التدريس، وربما اختفاء تام لبعض التخصصات، نتيجة عدم وجود أعضاء في تلك التخصصات.

### أما عن منهجية إجراء الدراسة :

تمت الدراسة على مرحلتين، المرحلة الأولى، تم إجرائها قبل الثورة، بعام، والمرحلة الثانية، تمت فى العام التالى للثورة . وقد اعتمدت الدراسة على إجراء عدد من المقابلات، مع عدد من الطلاب، راعينا عند اختيارهم، تنوعهم بين الإناث والذكور، وتمثيلهم لأبرز النماذج الشائعة للطلاب، من طلاب عاديين، وطلاب يمارسون الأنشطة السياسية، بمختلف اتجاهاتهم، كما راعينا، تنوع علاقتهم بالنظام التعليمي، من تعليم عام، وخاص بمصروفات، ومفتوح، هذا بالإضافة إلى إجراء عدد من المقابلات مع عدد من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، راعينا عند اختيارهم، تنوع التخصص، إلى جانب تنوع خبراتهم، فيما يتعلق بممارسة العمل الإداري، من رئاسة للقسم العلمي، للمشاركة في إدارة الكلية، كوكيل أو كعميد، إلى جانب، خبرة إدارة الوحدات البحثية الخاصة . وقد تعذر مقابلة ممثلى الإدارة العليا بالجامعة، مثال رئيس الجامعة، ونواب رئيس الجامعة، كما كانت هناك صعوبة بالغة، تتعلق بالوصول لأى بيانات تخص ميزانيات الجامعة، وسبل إنفاقها . هذا وقد تناول الدراسة، عبر عدد من المحاور، يتناول المحور الأول، طبيعة العلاقة بين جامعة القاهرة والمنطقة المحيطة بها، ويتناول المحور الثانى، الجامعة كفضاء اجتماعي، أما المحور الثالث، فيتناول سياسات صنع القرار التعليمي بالجامعة، وتناول المحور الرابع، الحرية الأكاديمية، واستقلال الجامعة . وأخيرا خاتمة تستعرض مجمل النتائج التي توصلت لها الدراسة .

### أولا : مدخل حول طبيعة العلاقة، بين جامعة القاهرة، وبين السرايات، علاقات التأثير والتأثر.

تشهد جامعة القاهرة، حالة من التأثير المتبادل، فيما بينها وبين الحيز المكاني المحيط بها، والمتمثل في منطقة بين السرايات، حيث نشأت تلك المنطقة، وتنامت أطرافها، كمنطقة خدمية، يقطنها عمال وبعض موظفي الجامعة، إلى جانب عدد من طلاب الأقاليم، الذين لا تتاح لهم فرصة السكن بالمدينة الجامعية .

غير أن السنوات الأخيرة شهدت تنامي غير مسبوق لدور تلك المنطقة، فى العملية التعليمية بالجامعة، حيث أصبحت تعد بشهادة طلاب جامعة القاهرة وأساتذتها، على حد سواء، أحد الأطراف الفاعلة في العملية التعليمية، بجامعة القاهرة، حيث نشأت بتلك المنطقة عدد من المكتبات التي تقوم على إعداد بعض الكتب، والمذكرات الدراسية، التي يعتمد عليها طلاب الجامعة بشكل أساسي، في دراستهم، إلى جانب تنظيم عقد ما يعرف بحلقات الدروس الخصوصية، للطلاب، بمختلف التخصصات، سواء كانت تخصصات نظرية، أو عملية .

وهنا تشير عينة الدراسة، إلى أن منطقة بين السرايات، أصبحت بمعنى ما شريك فاعل في العملية التعليمية، بالجامعة، حتى أن بعض الطلاب، أشاروا إلى كونها أصبحت بمثابة بديل كامل لدور الجامعة، فالطلاب، لا ينتظمون في حضور محاضراتهم بالجامعة، ويعتمدون على مذكرات بين السرايات كبديل لحضور المحاضرات، وتعتمد مكاتب بين السرايات في ذلك على عدد من الطلاب المنتظمين في حضور المحاضرات، في مقابل أجر أسبوعي، يصل إلى نحو 50 جنيه، فالطالب يحضر محاضراته بانتظام، ويسجلها بوضوح، مقابل حصوله على هذا الأجر الأسبوعي، إلى جانب إمكانية حصوله، على فرصة الالتحاق بحلقات الدروس بشكل مجاني .

ويعلل العديد من الطلاب، عدم انتظامهم في حضور المحاضرات، ولجوءهم، إلى الحصول على تلك المذكرات، إلى ارتفاع سعر الكتاب الجامعي، والكثافة العالية، لأعداد الطلاب في كل دفعة، حتى أن الدفعة الواحدة من طلاب كلية التجارة، أو كلية الحقوق، تصل لنحو ألفي طالب، أو ثلاثة آلاف في بعض الأحيان، الأمر الذي يصعب معه، أن يتمكن جميع الطلاب، من الانتظام في الحضور، نظرا لعدم توفر المدرجات الدراسية التي يمكن أن تسع كل هذا الكم من الطلاب، إلى جانب عدم تمكن الطلاب من التفاعل الإيجابي مع أساتذتهم .

وحول العلاقة بين جامعة القاهرة، ومنطقة بين السرايات، يرى بعض الأساتذة أن بين السرايات بما تقدمه من أنشطة خدمية للجامعة من مطاعم وكافتريات ومكاتب للتصوير، تعد امتداد للجامعة، وهم بالطبع لا يغفلون عن الدور السلبي، الذي تمارسه تلك المنطقة، على العملية التعليمية بجامعة القاهرة، إلا أن البعض الآخر يرى في منطقة بين السرايات، خطر داهم على العملية التعليمية، بجامعة القاهرة، بما تلعبه من دور سلبي، يتمثل كما أشرنا فيما تقدمه للطلاب من ملزمات ودروس خصوصية، إلى حد أن أحد أساتذة علم الاجتماع يشير بلهجة ساخرة نسبيا، إلى وضعية منطقة بين السرايات، بقوله "بين السرايات ما أصبحتش إمتداد للجامعة، ده الجامعة هي إالى بقت امتداد لبين السرايات" ويضيف "بين السرايات ده مشكلة كبيرة جدا، ومش سببها عضو هيئة التدريس بس، هو نسق عام، بيشارك فيه الأستاذ، والطلاب، والنظام القائم عليه العملية التعليمية، بين السرايات بقت عبارة عن دور نشر موازية، بيتولوا نشر الكتب، والملخصات والمحاضرات، يعنى بيتولوا المسائلة كاملة، من ساعة ما الطالب بيدخل المحاضرة، حتى أسئلة الامتحانات، وبالتالي ماصبش الكتاب الجامعي، هو المشكلة، لكن بقى في جهة منافسة، بتقدم للطالب سعر ملائم، بطباعة ما للكتاب نفسه، وتسجيل للمحاضرات، وبالتالي الطالب أصبح مش محتاج يدخل المحاضرة، لأنه ممكن يحصل عليها مكتوبة، والضحية النهائية في القصة ده هو الطالب، لأنه بيمر من الامتحان بأى شكل، ويحصل على درجته العلمية، بمعلومات هزيلة، ضعيفة" وفي ذات السياق تضيف أستاذ بكلية

الأقتصاد والعلوم السياسية، "المكتبات اللي موجودة فى بين السرايات، بتلعب دور سلبى جدا، مش بس الملزمات، لكن المشكلة الأكبر، أنها بتتبع أبحاث للطلاب، لأن كل المواد عندنا ليها أعمال سنه، بأن الطلاب يعمل بحث أو يكتب مقال، وفى قرائن طول الوقت، بأن الطلاب بتشتري البحوث والمقالات، من مكتبات بين السرايات".

ويشير أستاذ آخر إلى مشكلة الكثافة الطلابية، فى علاقتها بانعدام توفر قاعات التدريس المناسبة، من حيث المساحة، والمجهزة بشكل يتواءم مع تلك الكثافة من الطلاب، بقوله "يعنى لما يكون عندي دفعة مثلا من 600 طالب ، وعدد الكراسى فى القاعة 100، أو 150 كرسي، يعنى فى 450 طالب، مش هيحضروا، فبتاع بين السرايات، بيروح يحط واحد يكتب المحاضرة، وال450 طالب دول، بيروحوا يشتروها"

وهو ما أكد عليه الطلاب أنفسهم، من أن ارتفاع الكثافة الطلابية، يعد أحد أسباب، عدم انتظامهم، فى حضور المحاضرات، ومن ثم لجوئهم، لما توفره لهم، منطقة بين السرايات . أما الدور الاجتماعى الترفيهى لمنطقة بين السرايات، فيتمثل فى توفر العديد من المقاهى، والمطاعم، التي تعد امتداد للفضاء الاجتماعى للجامعة، غير أن هذا الفضاء الاجتماعى، ينظر له من قبل الطلاب والطالبات ، بنوعا ما من التمييز بين الطالبات والطلاب، فوجود الطلاب بتلك المقاهى والمطاعم، يعد أمرا مقبولا من الجميع، غير أن وجود الطالبات بتلك المقاهى والمطاعم، يعد أمر مستهجنا بعض الشيء من قبل الطلاب والطالبات، أنفسهم، وحول تلك النقطة تشير إحدى طالبات كلية التجارة بقولها "فى قهاوى وكفتريات فى بين السرايات، بس ده نوعية من البنات معينة، البنات إالى بيدخنوا سجائر أو شيشه، ومعظمهم من تجارة أنجليش" . و فى استخدامها لتعبير "توعية من البنات معينة" نوع من الاستهجان والرفض . ويتبعها قصر هذا السلوك على الفتيات المدخنات، وهو أمر مستهجن أيضا، من الغالبية العظمى. وهنا يجب أن نؤكد على أن طلاب وطالبات الجامعة، قد تناولوا الدور الذي تقوم به منطقة بين السرايات، بشيء من القبول فيما يتعلق بالجانب التعليمى، أما الجانب الترفيهى، فقد أعربوا عن قبول هذا الدور فى حالة الطلاب، والرفض التام فى حالة الطالبات.

### ثانيا : الجامعة كفضاء اجتماعى عام .

إذا كان تناولنا للجامعة كفضاء اجتماعى يعنى ضمنا، طرح تصور عن ما يمكن أن نطلق عليه الخريطة الاجتماعية، للطلاب، باعتبارهم فاعلون اجتماعيون بالجامعة، بالإضافة إلى طرح تصور موازى للخريطة الاجتماعية، لأعضاء هيئة التدريس، باعتبارهم فاعلون اجتماعيون بالجامعة أيضا، فإن واقع تجربة العمل الميدانى بالدراسة قد دلنا على تصور يمكننا أن ندعى أنه تصور واضح نوعا ما بالنسبة للخريطة الاجتماعية للطلاب، باعتبارهم فاعلون اجتماعيون، غير

أن هذا الوضع لا ينطبق بالضرورة على أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة، ذلك أننا لم نتمكن سوى من ملاحظة بروز عدد محدود من النماذج لأعضاء هيئة التدريس، ترتبط تلك النماذج بالأساس، من موقعهم من ممارسة العمل العام، مع غياب شبه تام لباقي الأعضاء، بمعنى أننا قد لاحظنا بروز تقسيم يمكن أن نربطه مباشرة بموقع عضو هيئة التدريس، من المشاركة بفاعلية داخل الجامعة، مثل بروز أعضاء مجموعة 9 مارس، إلى جانب بروز مجموعة أعضاء جماعة الأخوان المسلمون، وما يمكن أن نطلق عليهم أساتذة الحزب الوطني، أو أساتذة النظام السابق، وهم الفئة التي كانت تسيطر على المناصب الإدارية بالجامعة، من عمداء للكليات، ووكلاء للكليات، ونواب للجامعة، إلى رئيس الجامعة، إلى جانب سيطرتهم على نادي أعضاء هيئة التدريس، بالجامعة، قبيل ثورة 25 يناير، وذلك بعد أن كان يسيطر عليه الأخوان المسلمون لسنوات عدة .

وإذا ما حاولنا الابتعاد عن الفئات الثلاث السابق الإشارة إليها، فإننا سنجد فئة من الغالبية العظمى من أعضاء هيئة التدريس، والتي يمكن أن نطلق عليها بشكل مجازي، "الفئة الخاملة" ، ونحن لا نقصد هنا بوصفهم أنهم "فئة خاملة"، موقفهم من ممارسة النشاط العام فحسب، وإنما غيابهم شبه التام من التفاعل الاجتماعي داخل فضاء الجامعة، وذلك لانشغالهم التام، بالسعي وراء التحصيل المادي، ذلك أن الجامعة حتى بعد تطبيق ما يعرف بسياسة تحسين الأجر، من خلال منظومة سياسات ضمان جودة، مازالت غير قادرة على توفير العائد المادي المناسب، لعضو هيئة التدريس، بالدرجة التي تغنيه عن البحث عن سبل زيادة دخله من مصادر أخرى خارج الجامعة، وذلك إما بالعمل بالجامعات الخاصة، أو من خلال الدروس الخصوصية، أو العمل في مشروعات بحثية بمؤسسات بحثية، خارج الجامعة، أو السعي الحثيث للسفر للعمل بالجامعات العربية، وهي فرص محدودة على أي حال، لا تتاح سوى لعدد محدود من الأعضاء، أو الانشغال بمشروعات خاصة، بعيدة كل البعد عن مجال البحث والتدريس . وتضم تلك "الفئة الخاملة"، إذا جازت التسمية كما أشرنا، إلى جانب عدد لا بأس به من الأساتذة والأساتذة المساعدين، والمدرسون، كافة المعيدون والمدرسون المساعدون، ذلك أنهم أبرز نموذج لهذا الغياب التام، وليس أدل على ذلك من غيابهم، من التمثيل بالثلاث الفئات المشار إليها سابقا، سواء 9 مارس، أو الأخوان المسلمون، أو حتى أتباع النظام السابق، فهم غير ممثلون، وغير متفاعلون اجتماعيا داخل الجامعة، حتى أن أحد أساتذة علم الاجتماع بكلية الآداب، وصفهم بقوله "أنهم فئة هشة، هم في حاجة إلى الرعاية والدعم، وفي نفس الوقت هم لا يجدون بالجامعة، من يقدم لهم ذلك الدعم" . غير أن هذا الوضع قد تغير قليلا في أعقاب الثورة، وهو ما سنشير إليه عند تناولنا للجامعة مفيما بعد الثورة .



وبصفة عامة فإن أعضاء هيئة التدريس، غير متواجدين بصورة واضحة داخل الحيز المكاني لجامعة القاهرة، فهم يحضرون محاضراتهم، ومن ثم يرحلون مسرعون، وذلك حتى مع ما يتطلبه نظام ضمان الجودة، الذي تسعى الجامعة لتطبيقه، من تواجد عضو هيئة التدريس بالجامعة، عدد معين من الساعات بالأسبوع، وسوف نتناول تلك النقطة في موضع لاحق.

أما بالنسبة للطلاب، فكما أشرنا فإن الصورة أكثر وضوحا، فهم فاعلون اجتماعيون، داخل فضاءهم الاجتماعي، المتمثل في فضاء جامعة القاهرة، إلى الدرجة التي يمكننا من رسم خريطة اجتماعية لهؤلاء الطلاب، حيث يمكننا رسم خريطة لحركتهم داخل الجامعة، يمكن مضاهاتها مع الخريطة الأيكولوجية للجامعة .

وهنا يمكن أن نشير إلى أن تلك الخريطة الاجتماعية لطلاب، جامعة القاهرة، قبل الثورة، يمكن لها أن تنقسم إلى ما أطلق عليه الطلاب أنفسهم :

- الطلاب العاديين .  
- الطلاب الكول والطلاب السيس .

- طلاب النشاط السياسي، وهم بدورهم ينقسمون إلى : ( طلاب الأخوان - حركة حقي - حركة 6 إبريل - حركة عدالة حرية - إتحاد الطلاب الناصريين - رابطة طلاب حزب العمل )

- عدد من الأقليات ، وهم ينقسمون إلى ما يطلق عليهم طلاب الجامعة ، مسميات :  
• ركن الأفارقة : وهو مكان بالقرب من معهد الدراسات الأفريقية، يلتقي به كافة الطلاب الأفارقة، من مختلف الكليات .

\* شارع ال CH : وهو عبارة عن مكان بالجامعة، يتجمع به الطلاب المسيحيون، من مختلف كليات الجامعة .

• شارع الحب: وهو عبارة عن عدد من الأماكن يطلق عليها، شارع الحب، حيث يتسم بانتشار تواجد الطلاب والطالبات، بشكل ثنائي ، طالب وطالبة .

• ركن المنقبات : حيث تتجمع الطالبات المنقبات، داخل مساجد الكليات، أو بالمنطقة المجاورة للمسجد .

ولكل فئة من تلك الفئات السابق الإشارة إليها مكان تجمعها الخاص بها، وطريقة للتفاعل فيما بينها، وفيما بينها وبين الفئات الأخرى، وحول تلك الفئات، يمكننا أن نستشهد برؤية عدد من طلاب الجامعة، وهنا يشير طالب بكلية الحقوق، إلى تلك النقطة بقوله "الجامعة فيها تكوينات ممكن تبقى شوية عنصرية، زي شارع ال ch، هو شارع للطلاب المسيحيين، شارع موازي لساحة كلية تجارة، من ناحية كلية آثار، بيقعوا فيه على طول، وتقريبا في كل جامعة، في مكان للch، وفي تجمع تاني للطلاب الأفارقة، عند مركز البحوث الأفريقية، حتى لما بيمشوا، تلاقهم بيمشوا مع بعض، قليل قوى لما تلاقهم ماشين مع حد من الطلاب العاديين، والطلاب

المنقبات في الجامع، أو قريب من الجامع، لكن المنقبات بيتفاعلوا اجتماعيا أفضل من تجمع المسيحيين والأفارقة، وأنا أول ما دخلت الجامعة، لقيت التجمعات ده موجوده، ومحدث يفكر ده حاصل ليه، أنا كان معايا في سنة أولى واحدة زميلتى مسيحية، كانت معانا في أول السنة، تقعد معانا، وتتحرك معانا، بعد شهرين مبعثش بتظهر معانا خالص، سألت قالوا ده بقت بتقعد في ال ch، سألت يعنى أيه، قالوا، ده ركن المسيحين، بيتجمع فيه الطلاب المسيحيين، من كل الجامعة، سألت ليه، قالوا علشان، ده هو ال ch .

وفي ذات السياق يحدثننا طالب آخر بكلية الآثار، عن تجمع الطلاب المسيحيين، بقوله "المسيحيين بيبقوا واخدين جمب، في ركن ال ch، بيعرفوا بعض إزاي مش عارف، وهو مكان معروف للكل، كل طلاب الجامعة بيعرفوه وبيعرفوا أسمه، وهما بياخدوا ركن لوحدهم، ومبيكلموش حد خالص، وهى شوية بتفرق من مكان لمكان، يعنى إللى جاينين من حى شعبي، زى شبرا، بيختلطوا بينا شوية، لكن إللى جاينين من مكان زى المعادى، هما أساسا مش مختلطين، وفي الكلية عندي، هما تلاتة بس المختلطين بينا، والباقيين مش بيعرفونا خالص، وفي المدرج بيقعدوا جمب بعض بس، في بنش واحد، أو بنشين، انا مش عارف هما جايبين الإحساس بالرفض ده منين، أحنا مش بنعاملهم وحش"

أي أن تجمعات المسيحيين، والأفارقة بشكل خاص، تجمعات شبه مغلقة، وبصفة عامة، لم تستطع عينة الدراسة، طرح أسباب كون تلك المجموعات، مجموعات شبه مغلقة، فهم ينظرون إلى تلك التجمعات باعتبارها معطى، غير مفهوم .

وتطرح طالبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، تصور حول أشكال التفاعل بين الطلاب، داخل الجامعة، تشير إليه بقولها "إحنا في الجامعة بنشوف بعض، لكن مش بنتفاعل مع بعض، يعنى كل حبة ناس شبه بعض بيتفاعلوا مع بعض، وبنشوف الناس التانية مختلفة، يعنى هما طلاب الأقاليم بيبقوا مع بعض، بيلاقوا في بعض أنفسهم، فبيتجمعوا على بعض، وإللى تيار إسلامي بيتجمعوا مع بعض، وفي ناس بنسميهم، الكول، ودول دماغهم مفيش فيها حاجة خالص، ومعاهم فلوس شوية أكثر من الناس التانية، دول بيتجمعوا مع بعض، يخرجوا مع بعض، وفي ناس كتير من سكان القاهرة، مستواهم ضعيف شوية، بيبقوا مع بعض" .

وهي هنا تقسم الطلاب إلى عدد من الشرائح، وفقا للمستوى الاجتماعي الاقتصادي، والمنطقة الجغرافية، التي ينتمي إليها الطالب، حيث تضم جامعة القاهرة، إلى جانب سكان القاهرة، والجيزة، عدد من طلاب الأقاليم، وهم في غالبيتهم يقيمون بالمدينة الجامعية للطلاب، والمدينة الجامعية للطالبات، وتعمل إقامتهم المشتركة، على خلق حالة من التواصل، فيما بينهم من الناحية، وعزلة نسبية، عن غيرهم من الطلاب، من ناحية أخرى .

وحول طلاب جامعة القاهرة، تحدثنا طالبة بكلية الحقوق بقولها "الجامعة فيها الطلاب العاديين، إلى هما بيحضروا بعض المحاضرات، وبيقعدوا برة في معظم المحاضرات، وفي الطلاب السيس، أو بنقول عليهم الشباب السيس، وهما شباب معندهمش هدف في حياتهم، وبيجبوا يقضوا وقت في الجامعة وبس، يمشى مع ده، ويسيب ده، ويرتبط بده، وبيتعاطى مخدرات، والكول زيى السيس، بس بيكونوا متحضرين شوية، هما طلاب زيى بعض، بس واحد فيهم غنى شوية، إلى هو الكول، وهما بيجمعوا على المخدرات، فبيبقوا في النهاية زيى بعض، والمخدرات منتشرة في الجامعة، حوالين القبة تلاقى الطلاب بيلفوا سجائر الحشيش والبانجو، والمنقبات أغلب وقتهم في الجامع، أو حوالين الجامع، هما بيقعدوا معظم الوقت في الجامع، على أساس أنهم يقلعوا النقاب على راحتهم، وهتأكل هتشرّب، تبقى على راحتها" .

وهى هنا تشير إلى مشكلة خطيرة، تعاني منها جامعة القاهرة، وهى تلك المشكلة المتعلقة، بتعاطى بعض طلاب الجامعة للمخدرات، وهى ظاهرة منتشرة بين بعض طلاب الجامعة، من الذكور بوجه خاص، مع وجود حالات محدودة من الإناث، وتؤكد طالبة أخرى بكلية التجارة على مشكلة تعاطى المخدرات لدى طلاب الجامعة بقولها "تعاطى المخدرات، أحنا بنشوفها في كل حنة في الجامعة، بنشوفها بعيننا" وتضيف طالبة أخرى، بكلية الحقوق "في ساحة كلية الحقوق، كانوا بيلفوا الحشيش، وجوه المدرجات، في آخر المدرج، كانوا بيلفوا سجائر الحشيش، لأن مدرجات كلية الحقوق كبيرة قوى، وفي الآخر فيها مكان نازل لتحت كده شوية، بيتجمعوا في المكان ده ويدخنوا على راحتهم، سوا سجائر عادية، أو حشيش" ، وفي ذات السياق، يشير طالب بكلية الآثار "في شباب بتبدأ شرب المخدرات، هنا في الجامعة، في أماكن معروفة هنا في الجامعة لشرب المخدرات، حوالين مبنى القبة بالذات، وإحنا مش عارفين المخدرات بتدخل الجامعة إزاي، وأكد طالما أحنا عارفين كل أماكن المخدرات في الجامعة، تبقى إدارة الجامعة عارفة هي كمان، والأمن أكيد عارف، بس مفيش حاجة بتحصل في الموضوع ده، ولو حصل وواحد أمن ضبط الطلاب، يا إما هيقعد يشرب معاهم، ولو حب يعمل مشكلة، هيدوله 20 جنيه، في إيدوه وهمشوه" .

أي أن مشكلة تعاطى المخدرات، داخل الفضاء العام للجامعة، تتسم بلجوء الطلاب، إلى ممارسة نوع ما من تحدى الإدارة الجامعية، فمعظم تلك التجمعات، كما أشار معظم الطلاب، تقع، في محيط مبنى القبة، وهو يعد المبنى الرئيسي للجامعة، حيث يقع مكتب رئيس الجامعة، ونوابه، فكأن الطلاب باختيارهم تلك المواقع، إنما يعلنون، عن وجود حالة من الرفض والتحدى، لتلك الإدارة الجامعية . إلى جانب أن لجوء بعضهم، في حالات المدرجات الضخمة، في كلية الحقوق، على سبيل المثال، إلى تعاطى المخدرات، بمؤخرة تلك المدرجات، يمثل تحديا صارخا

لهيئة الأستاذ الجامعي، وهي في مجملها، تعد سلوكيات، تعبر عن رفض تام، لذلك النظام التعليمي، ويتجلى ذلك الرفض، من خلال الاحتجاج السلبي على كل رموزه، من إدارة، وأستاذ، ومكان تلقي.

وتطرح علينا طالبة أخرى بكلية الحقوق، تصورا لرؤيتها لتقسيم الطلاب، داخل المدرج . وتشير إلى ذلك بقولها "الطلاب بقى أنت وشلتك، والمدرج بيتقسم، العالم الدحيحة بتوع المذاكرة، بيقدوا في الأول، تلت بنجات، وعندنا في الكلية بنسميهم، الفلاحين، علشان بيذاكروا، نقول ده فلاح بيذاكر، وإلى قاعدين في الوسط، دول ممكن يركزوا شوية، ويرغوا مع بعض شوية، إلى وراء دول بقى، لعب، وموبيلات، وسجاير، والطلاب العاديين، إلى هما أكثر ناس، إلى بيبقوا في وسط الدرج، بيبقوا ماليين الجامعة كلها، وكل واحد وشلته"

أى أنها هنا تصنف الطلاب وفقا لمدى إهتمامهم بالعملية التعليمية، فالطلاب، منهم المهتمين بالدراسة، وهم أقلية محدودة للغاية، وأقلية أخرى بنهاية المدرج، ممن يتعاملون مع المدرجات، باعتبارها مكان للهو والمرح، والتسلية، أما الغالبية العظمى، فهم طلاب منتصف المدرج، وهم ما يطلق عليهم لقب الطلاب العاديين، الذين يتعاملون مع العملية التعليمية، بدرجة متوسطة من الاهتمام .

هذا إلى جانب طلاب النشاط السياسي، الذين برزوا قبل الثورة، وأغلبهم من الأخوان المسلمين، إلى جانب تلك المجموعات الصغيرة، مثل مجموعة 6 إبريل، وحركة حقي، وطلاب العدالة والحرية، والطلاب الناصريين وطلاب حزب العمل .

حول تلك النقطة يحدثنا أحد طلاب مجموعة 6 إبريل، بقوله "التيارات السياسية الموجودة في الجامعة هي، 6 إبريل، وشباب العدالة والحرية، وشباب اتحاد الفكر الناصري، والإخوان المسلمين، وشباب حزب العمل، وأنا انضميت ل 6 إبريل، مع بداية أزمة خالد سعيد، وأحنا عايزين نحول الطالب، من طالب سلبي لطالب إيجابي، وإحنا ملناش توجه سياسي معين، وملناش أجندة سياسية معينة، القصة أننا عايزين لما يكون في ناس بتطالب بحق معين، نروح نشاركهم في المطالبة بالحق ده، إحنا هدفنا التغيير، وإحنا متبنيين المطالب السبعة للجمعية الوطنية للتغيير، لكن 6 إبريل طالعة من قبل نشأة الجمعية الوطنية للتغيير" .

هنا يجب أن نشير إلى أن نشاط مجموعة 6 إبريل، ولدت مع أحداث الاحتجاجات الاجتماعية في المحلة، في يوم 6 إبريل من عام 2008، وهو يعنى أنها لم تبدأ نشاطها من داخل الجامعة، كما هي العادة في غالبية الأشكال الطلابية الأخرى، وإنما بدأ أعضاء المجموعة نشاطهم خارج الجامعة، على خلفية قضية بعيدة كل البعد عن مشكلات الجامعة الفتوية، ثم انتقلت بعد ذلك

لتمارس نشاطها داخل الجامعة، تحت مظلة الجمعية الوطنية للتغيير، في محاولة منهم لجمع أكبر عدد من التوقيعات على بيان المطالب السبع للجمعية الوطنية للتغيير.

ويروى لنا أحد طلاب، كلية الحقوق، وهو عضو بحركة حقي، عن طبيعة نشاطه داخل الجامعة بقوله، "أنا كل علاقتي بالجامعة من خلال حركة حقي، وهي مجموعة من الطلاب، في معظمهم اشتراكيين، من حوالى أربع سنين، قالوا أنهم هيعملوا حركة، بنتضم تيارات سياسية أوسع منهم، وهيشغلوا بالأساس على المطالب الفنية، أكثر من المطالب السياسية، وعملنا حملة عن دعم الكتاب الجامعي، لكن بعد كده بدأنا نشتبك مع حملات ليها طابع سياسي، زبي الحملة الخاصة بالتغيير".

يتبين من ذلك أن حركة حقي الطلابية، بدأت كحركة طلابية على خلفية تبنيها للمطالب الفنية للطلاب، ثم ما لبثت أن انتقلت لتصبح حركة سياسية، تتبنى مختلف المطالب السياسية.

وتعد آليات التحقيق ومجالس التأديب، أبرز الآليات التي استخدمتها، إدارة الجامعة، بالتعاون مع الأمن، للحد من الأنشطة الطلابية، خاصة تلك الأنشطة التي تتسم بالبعد السياسي، وحول تلك الآليات، يحدثنا أحد طلاب كلية الحقوق، بقوله "مجالس التأديب والتحقيقات، ده أكثر حاجة بيتعرض لها طلاب النشاط السياسي، وبيحصل فصل أسبوعين، أو حرمان من دخول الامتحان، في مادة أو مادتين، السنة إالى فافتت، طلع قرار في كلية التجارة، بحرمان 83 طالب وطالبة، من دخول مادتين، واللقطة إالى كانت كوميدية، أن 11 طالب من الـ 83 كانوا متخرجين، وطالب متوفى" وهنا يتضح لنا مدى اعتماد إدارة الجامعة، على تقارير أجهزة الأمن، والتي جعلت الجامعة تصدر قرار بحرمان 11 طالب، إالى جانب طالب متوفى، من دخول امتحان مادتين، كانوا قد تخرجوا بالفعل من الجامعة، فلو أن إدارة الجامعة، تعتمد على تقارير، يعدها مسئولى الإدارة أنفسهم، لما وقعوا في هذا الخطأ الفاضح. وهذا بالطبع، مع افتراض أحقية إدارة الجامعة، في معاقبة طلاب النشاط السياسي، من حيث المبدأ، ذلك أنه كيف لمؤسسة مهمتها تكوين هؤلاء الطلاب علميا، وثقافيا، أن تحرمهم من حقهم المشروع في التعبير عن الرأي، سواء كان هذا الرأي يتعلق بأمور السياسة أو غير ذلك؟

هنا يمكننا أن نشير إلى أنه رغم تنامي تلك المجموعات الشبابية السياسية، والتي تعتمد بشكل أساسي على شريحة طلاب الجامعة، إلا أن حركة تلك المجموعات، اتخذت شكلا مختلفا عما كان معهودا بالعقود السابقة، ذلك أن تلك المجموعات الشبابية السياسية، رغم اعتمادها على شريحة الطلاب، إلا أنها نمت وبرزت من خلال أنشطتها كمجموعات سياسية خارج فضاء الجامعة. ويرجع ذلك بالطبع، إالى السيطرة الأمنية لأجهزة الأمن المصرية على مختلف المؤسسات الجامعية، والتي جعلت من ممارسة حرية الرأي والتعبير أمرا عسيرا، حتى أن

انتخابات الاتحادات الطلابية، تعتمد بشكل أساسي، على الغياب التام لتلك المجموعات السياسية، حيث تقوم الانتخابات بالاعتماد على آلية التعيين، من قبل إدارة الجامعة، وأجهزة الأمن بالجامعة . وهو ما جعل تلك الحركات الشبابية الطلابية، تلجأ لممارسة أنشطتها بعيدا عن فضاء الجامعة .

هذا هو حال الجامعة قبيل الثورة، أما فى أعقاب ثورة 25 يناير، فقد نمت مجموعات سياسية جديدة، وشهدت الجامعة عددا من التغيرات والتي يمكن رصدها كما يلي :

### التغيرات التى شهدتها جامعة القاهرة بعد الثورة :

شهدت جامعة القاهرة، حراكا كبيرا على عدة مستويات، فعلى مستوى الأنشطة الطلابية، شهدت الجامعة حالة من تزايد الأنشطة السياسية، حتى أن الطلاب قد وصل بهم الأمر إلى الاعتصام داخل الحرم الجامعي لمدة قد وصلت إلى نحو سبعة أيام (مثل اعتصام طلاب كلية الإعلام)، هذا بالإضافة إلى بروز مجموعات سياسية طلابية جديدة.

كما شهدت الجامعة، تنفيذًا لحكم المحكمة الخاصة بطرد الحرس الجامعي من الجامعة، ومن ثم الاستعانة بالأمن المدني.

كما شهدت الجامعة إجراء للعملية الانتخابية، على مستوى الإتحادات الطلابية، وانتخابات نادي أعضاء هيئة التدريس، وانتخابات القيادات الجامعية، والتي سبقتها موجة عنيفة من التظاهرات والاعتصامات الطلابية . وفيما يلي يمكننا أن نعرض لنموذجين متميزين، من التجارب الانتخابية الطلابية، بجامعة القاهرة . إضافة لبعض النماذج المتعلقة بالحركة الطلابية الإحتجاجية.

شهد العام الدراسي، 2010/2011، حدثًا لم يحدث له مثيل من قبل بالجامعات المصرية، حيث تم عقد انتخابات الاتحادات الطلابية بالجامعات، مرتين، المرة الأولى، كما هي العادة، مع بداية العام الدراسي، والمرة الثانية، مع بداية الفصل الدراسي الثاني، والذي جاء فى أعقاب بداية ثورة 25 يناير، حيث أستهل المجلس الأعلى للجامعات، بداية الفصل الدراسي الثاني، بإصدار قرار خاص بحل جميع الاتحادات الطلابية، بجميع الجامعات المصرية، على أن تجرى العملية الانتخابية، فى غضون ستون يوما ، من بداية الفصل الدراسي، ومن ثم تم العمل على فتح باب الترشيح، لانتخابات الاتحادات الطلابية . وذلك بالإضافة إلى تنفيذ الحكم القضائي الخاص بطرد الحرس الجامعي، من الجامعة .

ذلك فى الوقت الذى عمت فيه الجامعات المصرية، موجة من الاحتجاجات الطلابية، المطالبة بإقالة رؤساء الجامعات، والنواب والعمداء والوكلاء، والمطالبة بأن يكون اختيارهم عبر الانتخاب الحر، وليس عبر آلية التعيين، التي كانت متبعة، والتي كانت تقوم بالأساس على الاختيار، وفقا

للانتماء للجنة سياسات الحزب الوطني، كما طالبوا بوضع لائحة طلابية جديدة، ووضع قانون جديد لتنظيم الجامعات، ومن ثم تم حل الاتحادات الطلابية، وإجراء انتخابات جديدة، وفي هذا السياق، أمتع طلاب حركة مقاومة، وطلاب 6 أبريل، وطلاب شباب العدالة والحرية، عن خوض انتخابات الاتحادات الطلابية، وذلك بسبب بقاء اللائحة الطلابية، القديمة، كما هي. غير أن هناك من الطلاب من رأى، أن مقاطعة الانتخابات الطلابية، ليس هو الحل. حيث شارك طلاب الأخوان المسلمين، بعد أن كانوا قد أعلنوا عن عدم مشاركتهم، فى الانتخابات، غير أنهم تراجعوا عن قرارهم هذا عند فتح باب الترشيح.

أي أن هناك بعض القوى السياسية، التي رأت ضرورة مقاطعة العملية الانتخابية، لحين تغيير اللائحة الطلابية، بينما رأى الآخرون، وهم على وجه التحديد طلاب الأخوان، وطلاب الاتحاد القديم، والطلاب المستقلون، أن عليهم المشاركة فى العملية الانتخابية، حتى تتاح لهم فرصة المشاركة فى تغيير اللائحة الطلابية، وذلك وفقا لما قد أعلنوه عن أسباب مشاركتهم.

أما عن العملية الانتخابية ذاتها، فقد تمت وفقا لخطة عمل تكاد تكون متشابهة بين مختلف الجامعات، حيث تم فتح باب الترشيح، لمدة يومين أو ثلاثة على حد أقصى، ومن ثم تم الإعلان عن الكشوف النهائية، والتي لأول مرة منذ عقود، لم تستخدم فيها آلية الشطب، التي كانت متبعة فى مثل تلك الانتخابات، ثم أتيحت فرصة يومان أو ثلاثة على حد أقصى للدعاية، ومن ثم عقدت الانتخابات، ثم الإعادة فى حالة عدم اكتمال النصاب القانوني، والذي تنص عليه اللائحة الطلابية، بضرورة مشاركة 50% ممن لهم حق التصويت، وفى حالة عدم اكتمال النصاب القانوني، تتم الإعادة، والتي تستوجب تحقيق نصاب قانوني، لا يقل عن 20%، ممن لهم حق التصويت، وفى حالة عدم التمكن من تحقيق، تلك النسبة، يحق لإدارة الجامعة تعيين الإتحاد، وهو ما كان متبعا فى الجامعات المصرية خلال العقود السابقة.

هذا وقد تم الإعلان عن تشكيل لجنة للإشراف على الانتخابات، شارك فيها الطلاب، من غير المرشحين، وأعضاء هيئة التدريس، على حد سواء، وذلك على عكس ما كان متبعا فى الانتخابات السابقة، من أن موظفي رعاية الشباب، وهم موظفون تابعون لمكاتب الأمن، كانوا يتولون الإشراف على العملية الانتخابية، كاملة.

وتمثل دور لجنة الإشراف، فى الإشراف على العملية الانتخابية، خلال يوم التصويت، بمختلف مراحلها، ابتداء من فتح صناديق الاقتراع، للتأكد من خلوها، ذلك أن إدارات الجامعات، قد عجزت عن توفير الصناديق الزجاجية الشفافة، والإشراف على صحة إجراءات عملية التصويت، وانتماء بعملية فرز الأصوات، حتى الإعلان عن نتيجة التصويت.

وقد تميزت تلك الانتخابات، بالاعتماد على فكرة القوائم الانتخابية، حيث تم الإعلان عن مشاركة عدد من القوائم الانتخابية بكل كلية، وتمحورت في معظمها حول قائمة تمثل الأخوان المسلمون، وقائمة تمثل الإتحاد القديم، وقائمة أو أكثر تمثل الطلاب المستقلون.

وإذا ما حاولنا أن نرصد حجم المشاركة، في عملية الترشيح، على مستوى كل كلية على حدى، فيمكننا أن نعطي بعض النماذج، حيث بلغ عدد الطلاب المرشحين، بكلية الآداب، 158 طالبا وطالبة، وفي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بلغ عدد المرشحين، 102 طالب وطالبة، وفي كلية التجارة وصل عدد المرشحين إلى 175 طالب وطالبة. أما كلية الإعلام، جامعة القاهرة، فلم تجرى الانتخابات بها، غير أنه قد تقدم للترشح 14 طالب فقط . (الجمهورية 25-3-2011)

ورغم ما تميزت به تلك الانتخابات، من مزايا، تميزها عن غيرها من الانتخابات السابقة، إلا أن هذا لم يمنع من حدوث بعض المشكلات، التي جعلت بعض الطلاب يرون أنها انتخابات معيبة، وينقصها الكثير من الإجراءات التي أن توفرت كان من شأنها أن تثمر عن تحقيق نجاح أكبر لتلك العملية الانتخابية، ومن أمثلة ذلك سرعة الإعلان عن فتح باب الترشيح، الأمر الذى مثل مشكلة لدى الطلاب، بسبب عدم استعدادهم، إلى جانب أن اقتصار فترة التصويت، على يوم واحد فقط، خلال الفترة من 9 حتى 4، مثل مشكلة تتعلق بالإقبال على التصويت، إضافة إلى أن توافق يوم التصويت، مع يوم الخميس، فى بعض الكليات، مثل مشكلة، لتلك الكليات التي لديها إجازة فى ذلك اليوم .

#### أما عن نتائج العملية الانتخابية :

كما سبق أن أشرنا فقد امتنعت العديد من القوى السياسية، عن المشاركة فى تلك العملية الانتخابية، واقتصرت المنافسة، ما بين طلاب الإخوان المسلمين، والمستقلين، وطلاب الإتحاد القديم، ولذا فكان من طبيعى جدا أن تبرز نتائج العملية الانتخابية، تميز طلاب الإخوان، وحصولهم، على عدد ليس بالقليل من لجان الاتحادات الطلابية، غير أننا يجب أن نشير إلى أن ما قد عانت، منه العملية الانتخابية من ضعف فى التصويت، قد أدى إلى اللجوء لإعادة فى العديد من الكليات . حيث أسفرت المرحلة الأولى ، عن فوز 3 كليات، هم التمريض وطب الفم والأسنان، والطب البيطري، وإعادة فى 15 كلية، ولم تجرى الانتخابات فى كليتين هما التربية النوعية، والإعلام لعدم تقدم عدد كافي من الطلاب للترشح . وقد جرت انتخابات إعادة فى كافة الفرق بثمانى كليات هى : الآداب - الآثار - التجارة - دار العلوم - الزراعة - الحاسبات ونظم المعلومات - الهندسة - الحقوق . وجرت إعادة فى بعض الفرق بسبع كليات هى : الاقتصاد والعلوم السياسية والتخطيط العمراني - الصيدلة - الطب البشرى - العلوم - العلاج الطبيعي . (الجمهورية 27/3/2011)



أما النموذج الثانى الذى يمكننا أن نعرض له بشكل سريع، لما يحمله من دلالة عميقة، على تغيير شكل التفاعل السياسى، داخل الفضاء الاجتماعى للجامعة، بعد الثورة، فهو يتعلق بتجربة انتخابات اتحاد الطلاب، فى النصف الثانى، من عام 2013، بعد تولى الإخوان المسلمون لنظام الحكم فى مصر.

حيث تشير، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، إلى أن النتائج النهائية، لانتخابات اتحاد طلاب جامعة القاهرة، قد أسفرت عن تقدم واضح للطلاب المستقلين، فى مقابل طلاب الإخوان المسلمين، وباقي القوى السياسية، حيث حصد الطلاب المستقلون، جميع مقاعد مجلس الجامعة (14 مقعداً)، كما حصد هشام أشرف ومصطفى سعد (مستقلان)، مقعدي رئيس ونائب رئيس اتحاد الجامعة على التوالي. واستطاع الطلاب المستقلون حصد 56% تقريباً من إجمالي مقاعد المستوى الثانى (أمناء وأمناء مساعدي اللجان) بكليات الجامعة، فى حين حصل مستقلون محسوبون على الاتحاد السابق 11.5% من المقاعد، بينما حصل تحالف القوى السياسية مع مستقلين حوالى 15%، وحصد تحالف الإخوان مع مستقلين على 17% تقريباً<sup>6</sup>.

وإذا ما تأملنا ملياً تلك النتائج، لإتضح لنا بروز نموذج جديد من طلاب النشاط، وهم الطلاب المستقلون، الذين استطاعوا أن يحققوا إنجازاً مبهراً فى مواجهة طلاب الإخوان المسلمون، وهى ظاهرة لم تتجلى فى جامعة القاهرة فقط، بل قد تعدتها إلى غالبية الجامعات المصرية، حيث ادى تردى أداء الإخوان المسلمين، منذ توليهم للحكم، إلى إنخفاض شعبيتهم، خاصة داخل الجامعات المصرية .

#### الإحتجاجات الطلابية، بجامعة القاهرة، فى أعقاب الثورة :

شهدت الجامعات المصرية، حالة من التصاعد الغير مسبوق لحركة الإحتجاج الطلابى، زادت حدته، فى أعقاب ثورة 25 يناير، ومع بداية الفصل الدراسى الثانى، حيث تصاعدت منذ اليوم الأول، للنصف الثانى من العام الدراسى، حدة الإحتجاجات بالجامعات المصرية، المطالبة بإقالة رؤساء الجامعات، والنواب والعمداء والوكلاء، والمطالبة بأن يكون اختيارهم عبر الانتخاب الحر، وليس عبر آلية التعيين، التى كانت متبعة، والتى كانت تقوم بالأساس على الاختيار وفقاً للانتماء للجنة سياسات الحزب الوطنى، كما طالبوا بوضع لائحة طلابية جديدة، ووضع قانون جديد لتنظيم الجامعات، ومن ثم حل الاتحادات الطلابية، وإجراء انتخابات جديدة، بالإضافة إلى طرد الحرس الجامعي، ومنع تدخل الأجهزة الأمنية فى كل ما يتعلق بشئون الجامعة.

هذا وقد عمدت الحركة الطلابية، على الاهتمام بالمطالب الطلابية، وعلى رأسها قضية دعم الكتاب الجامعي، والمصروفات الدراسية، ومشكلات المدن الجامعية، بالإضافة إلى الاهتمام بقضايا التغيير، وغيرها من القضايا العامة.

مع بداية الفصل الدراسي الثاني، عمت التظاهرات جامعات، القاهرة، وعين شمس، وحلوان، والمنيا والأسكندرية وسوهاج، والمنصورة، وأسيوط والأزهر والمنوفية، وكفر الشيخ، وقناة السويس، ولم يكتفى طلاب الجامعات، بالتظاهر بل لجىء بعضهم إلى الإعتصام، داخل الحرم الجامعي . وفى هذا السياق عمد طلاب عدد من الجامعات إلى تنظيم أنفسهم، فيما يعرف باتتلاف طلاب الثورة، الذى يضم عدد من الجامعات، (القاهرة - عين شمس - حلوان - الأزهر - جامعة المستقبل - أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب ) والعديد من التيارات السياسية، مثال طلاب الأخوان المسلمين، وطلاب العدالة والحرية، وطلاب 6 إبريل، والاشتراكيين الثوريين، إلى جانب الطلاب المستقلين، وذلك بهدف "طرح برنامج طلابي ثوري شامل" يتلاقى مع مطالب الثورة. (الشروق 8-3-2011)

وتعد كلية الإعلام جامعة القاهرة، أبرز نموذج احتجاجي يجسد لنا اعتراض طلاب جامعة القاهرة لإدارتها، حيث نظم الطلاب اعتصاما مفتوحا، طالبوا فيه بإقالة عميد الكلية، الدكتور سامي عبد العزيز، ثم صعد الطلاب من حركتهم، بإعلان إضراب تصاعدي عن الطعام، بحيث يضرب فى اليوم الأول خمسة طلاب، ينضم لهم خمسة آخرون فى اليوم الثاني، وهكذا.

وفى ذات السياق، نظم طلاب جامعة القاهرة، وقفة احتجاجية، ضد استمرار، د/حسام كامل، رئيس الجامعة، ود/ سامي عبد العزيز، عميد كلية إعلام، ونددوا بتدخل الشرطة العسكرية، فى شئون الجامعات، وتضامن وفد من نقابة الصحفيين، وحركة 9 مارس، وشباب ائتلاف الثورة، وعدد من منظمات المجتمع المدني، مع الطلاب، فى وقفتهم . (المصرى اليوم 31-3-2011) وأتهم طلاب حركة حقي، أفراد أمن الجامعة الإداري، بالتعدي عليهم، بالضرب بسبب اعتصامهم أمام مبنى القبة، للمطالبة برحيل رئيس الجامعة. (المصرى اليوم 31-3-2011)

وفى تصاعد لأحداث كلية الإعلام جامعة القاهرة، شهدت الكلية، أعمال عنف من قبل أمن الجامعة ضد الطلاب المعتصمون، كما شهدت الكلية، تقدم وكيل الكلية، الدكتور حسن عماد مكاوى، ببلاغ ضد عدد من الطلاب، يتهمهم فيه بالتعدي عليه، بآله حادة، واحتجازه فى مكتبة لمدة ساعتين. (الشروق 22/4/2001) وقد قامت نيابة جنوب الجيزة بالإفراج عن الطالبين، محمد ناصف وحامد فتحى بالفرقة الرابعة كلية الإعلام، بعد تبرئتهم من تهمة التعدي على وكيل الكلية. (الدستور 6/5/2011) وفى هذا السياق تم تحويل خمسة من طلاب كلية الإعلام للتحقيق، كما تم إحالة 9 طلاب إلى مجالس التأديب. (الدستور 4/5/2011).

وفى تصعيد هو الأعنف من نوعه، قامت قوات من الشرطة العسكرية، باقتحام الجامعة بالمدرعات، وقامت بضرب عدد من طلاب كلية الإعلام، والقبض على عدد منهم . إلا أن طلاب المدينة الجامعية، عندما علموا بما قد تعرض له زملائهم، تحركوا على الفور للجامعة، الأمر الذى أجبر قوات الشرطة العسكرية، على الانسحاب من الجامعة والإفراج عن الطلاب، الذين كان قد تم القبض عليهم.

### هنا يجب أن نشير إلى بروز مجموعات طلابية عديدة، فى أعقاب الثورة مثال :

حركة تحرير - حركة شارك - حركة نضال القومية - حركة القصر الحر - حركة مقاومة . كما برزت تلك المجموعات المنتمية لعدد من الاحزاب السياسية، مثال طلاب حزب التحالف الشعبى الاشتراكى، وطلاب مصر القوية، وطلاب حزب الدستور، والحزب المصرى الديمقراطى . حتى أن فضاء الجامعة، كان قد تحول خلال إنتخابات الرئاسة، إلى ساحة عامة للدعوة لمختلف مرشحي الرئاسة، حيث عقدت العديد من المؤتمرات والانشطة الطلابية، المؤيدة لمختلف المرشحين داخل الجامعة .

هذا بخلاف المجموعات التى كانت موجودة بالفعل من قبل الثورة، مثال الاشتراكيين الثوريين وعدالة حرية و6 أبريل والإخوان المسلمين .

### ثالثاً: سياسات صنع القرار التعليمى بالجامعة :

شهدت جامعة القاهرة، فى سنواتها الأخيرة، تطبيق لعدد من السياسات التعليمية، التى جعلت الجامعة تنقسم إلى عدة أنظمة تعليمية، متوازية، وغير متكافئة، مثال : (تعليم عام - تعليم موازي ، بمصروفات، أقسام اللغات - تعليم مفتوح). وهى سياسات طبقت دون أي اعتبار لآراء أساتذة الجامعة ذاتها .

حول ذلك التعدد فى النظم التعليمية، المتبعة داخل الجامعة، يحدثنا أحد أساتذة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والتي تم دمج أقسام للتدريس، باللغات الإنجليزية والفرنسية، حول هذا التعدد بقوله "أنا أعتزضت على وجود أقسام تقوم على التدريس باللغات الأجنبية، وقلت أن ده بيعمل نوع من التمييز الطبقي، داخل الكلية، فانقسام الجامعة، ودخول التعليم الموازي بها، سوف يفتح المجال، لوجود تمييز طبقي، وإلى جانب أن جامعة القاهرة، لا يوجد بها الكفاءات الكافية، للتدريس باللغات الأجنبية، سواء الإنجليزية أو الفرنسية، ومن ثم فإن الأمر ينتهى إلى التدريس بلغة أجنبية بمستوى سييء للغاية، ومستوى تحصيل محدود، لأن قدرة الطلاب على التحصيل باللغات الأجنبية، أقل من قدرتهم على التحصيل باللغة العربية، ومن ثم يلجاء الأساتذة إلى تخفيض مضمون المادة التى تدرس باللغة الأجنبية"

تؤكد على ذات المعنى طالبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم اللغة الفرنسية، بقولها "تقسيم الكلية لطلاب بيدررسوا بالعربي، وطلاب بيدررسوا بالإنجليزي، وطلاب بيدررسوا بالفرنسي، ده بيعمل إنقسام بين الطلاب، مش عارفة إزاي ده ممكن يتحل، في نظرات كده من بتوع إنجلش وفرنش، لبتوع عربي، أنهم أقل، وبتوع عربي بيشفوفوا أن الأثنين فافى، ومش بيعملوا حاجة"

أى أن تطبيق نظام التعليم المتميز، يعاني من مشكلات تتعلق بتعميق التمييز بين الطلاب، إلى جانب ضعف المستوى العام، نتيجة ضعف مستوى إجابة أعضاء هيئة التدريس، ذاتهم للغات الأجنبية، إلى جانب ضعف مستوى قدرة تحصيل الطلاب، بالاعتماد على اللغات الأجنبية .

يزداد الأمر سوءا إذا ما تناولنا وضعية طلاب التعليم المفتوح بالجامعة، حيث تكاد تنعدم العلاقة بين طلاب التعليم المفتوح والمؤسسة الجامعية ككل، وحول تلك النقطة يشير أحد طلاب كلية الإعلام، بنظام التعليم المفتوح، بقوله "أنا حضرت في الجامعة سبع تيرمات لحد دلوقتى، رحنت قدمت، ورحنت مرة ثانية، علشان أعمل أنترفيوا، لأن إعلام، لازم لها مقابلة للقبول، في الأول، ورحنت الجامعة سبع مرات للتقديم وإستلام الكتب، وخمس مرات في كل تيرم للامتحان، ومعنديش أى علاقة بزيملى من الطلاب، ولا طبعا علاقة مع الأساتذة، والمادة العلمية إल्ली بنشوفها في الكتب إल्ली بندرسها ضعيفة جدا، ومش بتقدم أى إضافة، وهى الدراسة مش فارقة معايا قوى، لكن أنا بدرس، علشان الشهادة، ممكن تفرق في أنها توفلى فرصة شغل، وأن كان ده كمان مش مضمون" .

أى أن نظام التعليم المفتوح، نظام شكلى، يحافظ على الشكل، دون وجود أى مضمون حقيقى، لا على مستوى المضمون العلمى، والتحصيل، ولا حتى على مستوى الاندماج الاجتماعى، داخل الفضاء العام، لمؤسسة الجامعة .

هذا وقد شهدت الجامعة، تطبيقا لما يعرف بسياسات إصلاح التعليم، المتمثلة في تطبيق، نموذج ضمان الجودة، وهذا النموذج، لا يعد من وجهة نظر من تم إستطلاع إرائهم، نموذجا معيبا في حد ذاته، إلا أن تطبيق هذا النموذج، مع ما تعاني منه الجامعة، من نقصا حادا في الموارد، وضيقا غير محتمل في الحيز المكاني، مع ارتفاع نسبة الكثافة الطلابية، كل تلك المعطيات، تجعل من تطبيق برامج ضمان الجودة ، أمرا عسيرا.

حول تلك المشكلات التي يعاني منها تطبيق نظام ضمان الجودة، يحدثنا أحد الأساتذة بقوله "المشكلة في بعض الاشتراطات التي تفرض، وجود الأساتذة، خمسة أيام في الأسبوع، في حين لا تتوافر لهم مكاتب، ولا تتوافر لهم أجهزة كمبيوتر، ولا تتوافر لهم مقومات العملية التعليمية الجيدة بصفة عامة" .

بصفة عامة، فإن جامعة القاهرة، تعاني من نقص حاد في التجهيزات، مع ارتفاع حاد في الكثافة الطلابية، مقارنة بكل ما تتطلبه العملية التعليمية، من متطلبات تتعلق بالقوى البشرية، وخدمات المرافق، من قاعات للتدريس، وقاعات للمكتبات، والمعامل المجهزة، الخاصة بمختلف التخصصات .

حول تلك المشكلة يضرب لنا أحد أعضاء هيئة التدريس، بكلية الآداب، مثلا حول مشكلة توفر قاعات خاصة بالمكتبات، بقوله "مكتبة كلية الآداب، مساحتها 350، على 23 ألف طالب، وطالبة، بالكلية، ومش بس مشكلة مساحة المكتبة، لكن كمان في مشكلة في نوعية الكتب التي تتيحها المكتبة، فميزانية المكتبة السنوية، حوالى 100 ألف جنيه، وده مبلغ ميشتريش، 200 كتاب كويسين" .

أى أن خدمة مثل المكتبة، لا تتاح للطلاب، بشكل لائق لا من حيث المساحة المخصصة، ولا من حيث نوعية الكتب المتاحة .

يزداد الأمر صعوبة على طلاب الأقاليم، الذين يلتحقون بجامعة القاهرة، ومن ثم يقيمون بالمدن الجامعية، حيث يتكدس الطلاب، بما يعادل ستة طلاب في الغرفة الواحدة، والتي لا يمكن لها بأى حال من الأحوال، أن تستوعب أكثر من طالبين، على حد أقصى، فكيف لهؤلاء الطلاب أن يتمكنوا من إيجاد مكان مناسب لهم، في ذلك الوضع المكثف، سواء داخل مكان إقامتهم، أو في قاعات الدراسة، أو قاعات المكتبات .

إلى جانب تلك المشكلات، توجد تلك المشكلات المتعلقة بوضعية أعضاء هيئة التدريس ذاتهم، وخاصة فيما يتعلق بتدنى مستوى الأجور، الأمر الذي يتبعه لجوء عضو هيئة التدريس، للعمل خارج الجامعة، وإنتشار ظاهرة الدروس الخصوصية، وطباعة وبيع الكتاب الجامعي، بأسعار مبالغ فيها، مما يدفع الطلاب، للجوء لتلك الكتيبات والمذكرات المتاحة بمنطقة بين السرايات، فالأمر يبدو وكأنه حلقة مفرغة، تتفاعل أطرافها المكونة من سياسات عامة، وإدارة جامعية، وطلاب وأعضاء هيئة تدريس، لإنتاج حالة من الضعف العام الذي تعاني منه المؤسسة الجامعية .

تتجلى الصورة بكل قسوتها إذا ما تناولنا السياسة التعليمية في علاقتها بسوق العمل، وحول تلك النقطة تحدثنا إحدى طالبات كلية الحقوق بقولها "الجامعة مش بتأهل الطالب للحصول على فرصة عمل، هي مش بتدى إالى سوق العمل محتاجة، هي أساسا متعرفش سوق العمل عايز أيه، أحنا المنهج بتعنا بندرسه في الكلية، بقاله أكثر من عشرين سنة، متغيرش فيه كلمة ، أحنا كنا بندرس في كلية الحقوق، مواد قانونية ألغيت، أو عدلت، ومخدناش التعديل، أحنا بنبقى خارجين، علشان نشغل لازم ناخذ كورسات، غير كده متعرفش تشتغلى، هي ميزة

الجامعة الشهادة ويس". أي أن هناك انفصال تام ما بين ما تتضمنه المقررات الدراسية من مناهج، وما تحتاج إليه سوق العمل من متطلبات ومهارات، تجعل خريج الجامعة في حاجة إلى الحصول على بعض الكورسات التي يمكن أن تؤهله للعمل، مثال كورسات الحاسب الآلي، وكورسات اللغات الأجنبية . وغيرها من الكورسات التكميلية، والتي تمثل عبئا ماديا كبيرا على خريجي الجامعات المصرية .

#### رابعا : الحرية الأكاديمية، واستقلال الجامعة :

شهدت جامعة القاهرة عبر تاريخها، العديد من قضايا التعدي على الحريات الأكاديمية، ابتداء من القضية الشهيرة، المتعلقة بالتعدي على الدكتور طه حسين، ومحاولة نقله إلى وزارة المعارف، وتصدي لطفي السيد لهذا الموقف، عبر تقديم استقالته، ومرورا بقضية سبتمبر 1981، والتي قام من خلالها، الرئيس السابق أنور السادات، بتحويل عدد من أساتذة الجامعة، إلى أعمال إدارية، وصولا إلى قضية نصر حامد أبو زيد، والغريب في تلك القضية، أن الخصم المحرض عليها، كان أحد أساتذة الجامعة ذاتها، وهو الدكتور عبد الصبور شاهين. وبالإضافة لتلك القضايا، توجد العديد من القضايا المتعلقة بالحرية الأكاديمية، والتي تعاني منها جامعة القاهرة، مثلها في ذلك مثل معظم الجامعات المصرية، والتي ترتبط بوجود حالة من التدخل الأمني غير محدودة النطاق، في كل ما يتعلق بنواحي العمل الأكاديمي بالجامعة، ابتداء من اختيار المعيد، وانتهاء بالبعثات العلمية، والسفر للخارج، واختيار نوعية الموضوعات البحثية التي يمكن أن يسمح بدراستها، داخل الجامعة، سواء في صورة رسائل للماجستير والدكتوراه، أو في صورة مشروعات بحثية، تعمل عليها وحدات البحث بالجامعة، أو عقد المؤتمرات العلمية، وما يرتبط بها من تحديد لنوعية الموضوعات، إلى جانب نوعية الأشخاص الذين يمكن دعوتهم للمشاركة، من خارج الجامعة .

حول قضية استقلالية الجامعة، يحدثنا أحد أعضاء هيئة التدريس بقوله "المشكلة أن القيادات الجامعية، في مستوياتهم المختلفة معندهم إشكالية، حتى رئيس الجامعة نفسه معندوش إستقلالية، في فوqe، المجلس الأعلى للجامعات، والمجلس الأعلى للجامعات، مش مستقل، في فوqe، وزير التعليم العالي، وفي النهاية خالص، إلی عايزه وزير التعليم العالي، هو إلی هيكون" وفي ذات السياق يشير أستاذ آخر، إلى ذات المشكلة بقوله "آلية إتخاذ القرار الجامعي بتقوم على طرح القرار داخل القسم، وتتم الموافقة عليه، ثم يعرض على إدارة الكلية للموافقة عليه، ثم يطرح على إدارة الجامعة لتوافق عليه، وفي بعض الأحيان يتم تجاهل قرارات القسم" أي أن القرار يأخذ من أعلى، سواء من الوزير المختص، أو من رئيس الجامعة، دون أن يكون لرئيس القسم أو لعميد الكلية ووكلائه، دورا يذكر .

هناك مظاهر أخرى من مظاهر عدم الإستقلالية، كانت تتجلى في تدخل الأمن، قبل الثورة، في شؤون الجامعة، وحول تلك النقطة يشير أحد أعضاء هيئة التدريس بقوله "في المؤتمرات أحيانا، يمنع ناس من المشاركة، لأسباب أمنية، موضوعات يتقال لا متعملش، بالذات في الموضوعات إللي ليها علاقة بالدين والسياسة، وفي رسائل الماجستير والدكتوراه، يحصل نوع من الرقابة الذاتية، يحصل نوع من البعد عن بعض الموضوعات، لأن الأستاذ يبقى مش عايز يعرض الطالب بتاعة لمشاكل التعرض للموضوعات الشائكة"

أى أن تدخل الأمن، كان قد يصل إلى حد التدخل في نوعية الموضوعات التي تطرح في مجال البحث، حتى أن الأساتذة والطلاب، على حد سواء، قد لجأوا لآلية الرقابة الذاتية، ومن ثم البعد عن الموضوعات الخلافية .

ليس هذا فحسب، بل أن هناك حالة من عدم الشفافية فيما يتعلق بميزانية الجامعة، فميزانية اتحاد الطلاب على سبيل المثال، تعد أمرا سريا لا يعرف عنه أي من طلاب الجامعة أو أساتذتها شيئا.

إضافة لعدم وجود آلية ما للمحاسبة، وحول تلك المشكلة يحدثنا أحد الأساتذة بقوله "عندنا غياب لوسائل المحاسبة، متقدريش تحاسبى عضو هيئة تدريس، على تقصيره، ولا رئيس قسم، يقدر يحاسبة عميد، ولا رئيس جامعة، حد يحاسبه، وده ثقافة شائعة داخل الجامعة"

أى أن هناك حالة من الغياب التام للشفافية، إلى جانب غياب آلية المحاسبة، وبالتالي هناك غياب تام ، لتطبيق ما يعرف بنظم الحوكمة، والاستقلالية بالجامعة .

ولكن هل غيرت الثورة شيئا من هذا الوضع ؟، فى الحقيقة إن التغيير الذى قد شهدته الجامعة، فى أعقاب الثورة، تغير يبدو للوهلة الأولى انه تغيير طفيف، لكنه فى حقيقة الأمر يعد تغيير نوعى جيد للغاية، وهنا يمكننا أن نشير إلى أهمية اعتماد آلية انتخاب القيادات الجامعية، فى أعقاب الثورة، بدأ من رئيس القسم وصولا لرئيس الجامعة، والتي تمت مصحوبة بالعديد من الثغرات، حتى أن رئيس الجامعة، دكتور حسام كامل، والذي كان رئيسا للجامعة قبل الثورة، قد جاء رئيسا للجامعة بالانتخاب، فى أعقاب الثورة، وذلك على الرغم مما شهدته الجامعة من مظاهرات عارمة، للمطالبة بإقالته، فى أعقاب الثورة، بإعتباره ممثلا للنظام السابق، ما أثر الكثيرين "بالاحباط" على حد وصف احد الأساتذة، وهنا يمكننا أن نشير إلى أن العيب الذى شاب إجراء العملية الانتخابية، هى المسئولة عن تلك النتيجة، حيث أوكل حق التصويت على منصب رئيس الجامعة، إلى عمداء الكليات، إضافة إلى أعضاء المجمع الانتخابى، وهم بدورهم، عبارة عن أستاذن أو ثلاث من كل كلية، يتم إنتخابهم، من قبل أساتذة كل كلية، وقد كانوا فى الغالب، من الأساتذة المتفرغون، وهم أساتذة فوق سن الستين، حيث لم يكن لهم حق الترشح لمنصب العميد او لرئاسة الجامعة، فتم تعويضهم بالحرص على ترشحهم للمجمع الانتخابى. هذا

بالإضافة إلى انه لم تحدث إنتخابات على منصب عميد الكلية، فى كافة الكليات، حيث حرصت وزارة التعليم العالى، ومن ثم المجلس الأعلى للجامعات وإدارة الجامعة، على إستمرار عمداء الكليات فى مناصبهم، لحين إنتهاء الفترة المقررة لهم، وبالتالى فإن أغلب العمداء، الذين تم تعيينهم من قبل النظام السابق، والذين كان لهم حق التصويت على إختيار رئيس الجامعة، والذين تربطهم بالطبع مصالح مشتركة مع رئيس الجامعة من النظام السابق، كان لهم بالغ الأثر على نتيجة تلك العملية الإنتخابية، والتي أسفرت عن إستمرار رئيس الجامعة السابق فى منصبه عبر إنتخابات لم يشكك احد فى نزاهتها .

وإضافة إلى ما سبق فقد شهدت الجامعة تأثيرات، تشير إليها، أستاذ بكلية الأقتصاد والعلوم السياسية، بقولا، "الثورة دخلت فى الاجندة البحثية، والأنشطة الطلابية بعدالثورة أكيد زادت ، الطلاب بقى عندهم قدرة أكبر أنهم يعملوا ندوات وأنشطة فنية، الكلية استضافت عدد من مرشحين الرئاسة، خالد على وعبد المنعم أبو الفتوح، الفرق الجوهري مش فى المناهج ولكن فى الأنشطة، سواء فى المراكز البحثية أو الأسر واتحاد الطلاب". وتضيف أستاذ بقسم اللغة الانجليزية، بكلية الآداب، "الطلاب أكثر حاجة أتغيرت، الطريقة اللى الطلاب بيتعاملوا بيها مع أنفسهم ومع العالم المحيط بيهم، حاجة تبعث على التفاؤل، مخزون من الابداع والقدرة على النقاش حوالين موضوعات، أنا كنت فاكرة أن الجيل ده مفيش فيه أمل، لكن واضح أن الظروف هى اللى كانت ضاغطة على الطلاب، أو مدياهم احساس باللامبالاة. وعلشان الطلاب أتغيروا الحرم الجامعى أتغير، والطلاب طلغوا تظاهروا، ضد المجلس العسكرى، وأن عضو المجلس العسكرى، يجيى الجامعة، علشان يلقي محاضرة، فيطلع الطلاب يمنعوه، الحاجة اللى حصلت فى الحركة الطلابية، لو الثورة معملتش حاجة، غير كده، فده كفاية، لأن ده هو اللى بيغير وهيغير".

### خاتمة حول الجامعة والثورة :

السؤال الهام الذى طرح نفسه، على المهتمين بالجامعات المصرية، يتمثل فى هل الجامعة كمؤسسة، كانت شريك فاعل فى صنع الثورة ؟ والشق الثانى من السؤال يتعلق بهل أثرت الثورة على الجامعة ؟

فيما يتعلق بالشق الأول، والمتمثل فى هل الجامعة كمؤسسة كانت شريك فاعل فى الثورة، يمكننا أن نشير بصفة عامة إلى غياب الجامعة كمؤسسة فى الثورة، وإن كان قد شارك طلابها،



وأعضاء هيئة التدريس بها، فى الثورة، بصفتهم مواطنون، وليس بصفتهم ممثلون للجامعة كمؤسسة، وهنا يحدثنا أحد المدرسون بكلية العلوم بقوله "الجامعة كمؤسسة رسمية، مكنتش شريك فى الثورة، لكن كان فى مسيرات طالعه، من قلب الجامعه، بدعوة من أعضاء هيئة التدريس، دعوة مشتركة من 9مارس، والأخوان. مسيرة 8فبراير2011، كانت مسيرة مؤثرة جدا، هى اللى فتحت شارع مجلس الشعب وبدأت الاعتصام قدام مجلس الشعب، كان لها دور معنوى على الناس اللى قاعدة فى التحرير، لأن أحنا بدأنا المسيرات من 30يناير، أحنا كنا بنبدأ المسيرة من نادى أعضاء هيئة التدريس، وببشارك فيها أساتذة من كل الجامعات، لكن الفاعل كان القلة الناشطة، مش المؤسسه كمؤسسة".

أما عن تأثيرالثورة على الجامعة، فقد تجلى فى الفضاء العام للجامعة، حيث برزت مختلف التجمعات الطلابية، على اختلاف انتمائهم السياسى والاجتماعى، وحيث يمكننا أن نشاهد عن قرب التغير الذى لحق بهؤلاء الطلاب، فالحديث فى الشأن السياسى العام، أصبح حديث شائع بين الطلاب، وحلقات المناقشة أصبحت حدثا معتادا، والمعارض ومختلف الأنشطة الثقافية أصبحت حدثا شبه يومى . وبصفة عامة يمكننا أن نشير إلى بروز عدة ملامح، لتأثير الثورة على الجامعة، يمكننا رصدها فيما يلى :

- أولا اختلاف المناخ داخل الجامعة، والذى صاحب الاعتماد على آلية الانتخاب، فى اختيار القيادات الجامعية. ومدى تأثير ذلك، فى المستقبل، على تفعيل آلية الحوكمة داخل الجامعة، إضافة لأثر ذلك على عملية الاستقلالية داخل الجامعة .

- اختلاف المناخ المتعلق بالأنشطة الطلابية، وبرزت الأنشطة المتعلقة بالعمل السياسى، وبعض الأنشطة الفنية، وأثر ذلك على أشكال التفاعل الطلابى داخل الحرم الجامعى. وخاصة مع بروز تلك المجموعات السياسية الجديدة، وبرزت حالة التلاحم بين الأنشطة الطلابية ومجريات الاحداث على مستوى المجتمع المصرى ككل، حتى أن الحرم الجامعى قد شهد مشاركة طلابية، فى الدعاية الانتخابية، لمرشحي مجلسى الشعب والشورى وانتخابات الرئاسة المصرية . هذا مع بروز فئة جديدة من المستقلين، الذين برزوا فى اعقاب الثورة.

- بروز أهمية الشق القانونى المتعلق بتغيير اللائحة الطلابية وقانون تنظيم الجامعات، فى التأثير على مجمل العملية التعليمية، وما يرتبط بها من قضايا الحوكمة والاستقلالية، الحرية الأكاديمية .

- بروز قضايا العاملين بالجامعة، والذين قد أستفادوا من المناخ العام داخل الجامعة، حيث شكلوا ما قد عرف بإئتلاف العاملين بجامعة القاهرة. الذى ساهم بدوره فى الدعوة، لعدد من الوقفات الإحتجاجية، المطالبة بعدد من المطالب الخاصة، بتثبيت العمالة المؤقتة، وزيادة الأجور والحوافز والمكافآت .

وبصفة عامة، فإن الفضاء العام، لجامعة القاهرة، قد تغير، تغييرا ملموسا، سوف يؤثر دون شك، على مستقبل الجامعة، على المدى القصير والبعيد .